

تقرير البورصة اليومي

عمليات جني أرباح على الأسهم الرخيصة تدفع البورصة للهبوط



البورصة مازالت تحت وطأة الأسهم الرخيصة والمضاربة (قاسم باشا)

شهدت جلسة تعاملات امس في سوق الكويت للاوراق المالية تباينا في أداء مؤشرات العام، حيث انخفض المؤشر السعري للبورصة عند الاغلاق بنسبة 0,29٪، باقائه عند مستوى 5891,64 نقطة ليكسر بذلك حاجز 5900 نقطة الذي وصل اليه بداية الاسبوع الجاري وذلك على اثر عمليات جني ارباح واسعة النطاق شملت جميع الاسهم الرخيصة والمضاربة بمختلف القطاعات التي شهدت ارتفاعات على مدار جلسات الاسبوع بينما انهي المؤشر الوزني جلسة امس متراجعا بنسبة 0,02٪، باقائه عند النقطة 400,69 نقطة خاسرا 0,09 نقطة فيما ارتفع مؤشر (كويت 15) بعد ان انهي جلسة امس على ارتفاع نسبه 0,12٪، باقائه عند مستوى 954,85 نقطة خاسرا 1,11 نقطة نظرا لقيام بعض اوساط المتعاملين بعمليات تجميع احترافيه على اسهم مجموعة افما منذ بداية الجلسة ليصل المؤشر العام للسوق الي منطقة البيع والتي تقع بين المستوى 5800 وحتى 5858 والتي يكثر فيها عادة النشاط البعوي. وجاء أداء المؤشرات العامة للبورصة في مستهل تعاملاتها امس على تباين حيث حقق المؤشر السعري نموا طفيفا بنسبة 0,01٪، وصولا لمستوى 5908,87 نقاط رابحا 0,36

5 شركات

استحوذت على 7.4

ملايين دينار من

إجمالي القيمة



نقطة، وذلك بعد مرور نصف الساعة الأولى من الجلسة، على الجانب الآخر، تراجع المؤشر الوزني للبورصة حوالي الساعة العاشرة بنسبة 0,16٪، وصولا لمستوى 400,14 نقطة، 0,64 نقطة، فيما تراجع مؤشر كويت 15 خلال الفترة بنسبة 0,35٪، وصولا لمستوى 950,43 نقطة خاسرا 3,31 نقاط، وفي منتصف جلسة امس لوحظ تراجع أداء المؤشرات العامة للسوق، حيث حقق المؤشر السعري انخفاضا بنسبة 0,15٪، وصولا لمستوى 5899,94 نقطة خاسرا 8,57 نقاط، فيما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,2٪ نزولا

لمستوى 399,98 نقطة خاسرا 0,8 نقطة، بينما تراجع مؤشر «كويت 15» خلال الفترة بنسبة 0,3٪ هبوطا لمستوى 950,85 نقطة بخسائر بلغت 2,89 نقطة حيث بلغ حجم تداولات السوق حوالي الساعة الحادية عشرة نحو 91 مليون سهم جاءت من خلال تنفيذ 1600 صفقة حققت قيمة تداول بنحو 7,6 ملايين دينار. وعلى الرغم من حالة التناؤل التي تغمر اوساط المتعاملين في السوق منذ بداية الاسبوع الا ان الوضع بالسوق مازال يتحسّر وفق مزاجية بعض المضاربين الكبار وليس وفق

اسس وقواعد صحيحة وهذا ما تمت ملاحظته خلال جلسة امس من خلال التحركات المحدودة جدا للاسهام القيادية التي مازالت في وضع الخمول وعليه فمن المتوقع ان يشهد السوق خلال الاسبوع الجاري نوعا من التذبذب بين المستويين الدعم والمقاومة 5900 و 5800 والتي من خلالها سيتم تحديد الاتجاه العام للسوق خلال الفترة المقبلة بعد تجاوز حاجز 5950 نقطة، ويخشى اوساط المتعاملين من انعكاس عمليات جني الارباح في السوق على الاداء العام للسوق ويخضع الي مستويات ما قبل شهر رمضان الماضي، علما ان الوضع العام للسوق يعتبر متوازنا الي حد ما بالتزامن مع ظهور بوادر ايجابية بارتفاع محدد للمؤشرات العامة وبلوغه حاجز 5900 نقطة امس الاول، ويقتضي للمتداولين ان ينتهزوا فرصة الدقائق الأولى من عمر الجلسات للدخول على الاسهم الرخيصة والنشطة على ان يتم التخلص منها قبل انتهاء الجلسة حتى يحققوا الربح المراد من تلك الاسهم خاصة في تلك الظروف التي يعيها السوق من تذبذب وتباين. ولوحظ خلال تداولات امس ان سهم مجموعة السلام القابضة شهد عمليات بيع قوية حيث استحوذ السهم على 7,4٪ من إجمالي القيمة المتداولة بالسوق،

علما بان العمليات التي تمت على السهم كانت السبب الرئيسي وراء تراجع مؤشرات السوق خلال جلسة امس وتصدر سهم «الانمار» نشاط التداول بالسوق على كافة المستويات مع نهاية تعاملات امس، حيث بلغت قيمة تداول بنحو 2,48 مليون سهم، فيما نجح سهم «عمار» بتحقيقه نموا نسبته 8,93٪، باقائه بالحد الأعلى الواقع عند مستوى 61 فلسا رابحا 5 فلس، فيما تصدر سهم «كفك» قائمة اعلى تراجعات امس بانخفاض كبير بلغت نسبته 21,43٪، باقائه بالحد الأدنى الواقع عند مستوى 110 فلس خاسرا 30 فلسا كاملة.

المؤشرات العامة

انخفض المؤشر العام للبورصة بمقدار 16,87 نقطة ليستقر عند مستوى 5891,64 نقطة بانخفاض نسبته 0,29٪، وانخفض المؤشر الوزني بمقدار 0,09 نقطة بانخفاض نسبته 0,02٪ ليصل الي مستوى 400,69 نقطة، فيما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,11 نقطة ليغلق عند مستوى 954,85 نقطة بارتفاع نسبته 0,12٪، وشهدت حركة تداولات

أرقام ومؤشرات

221.2

مليون سهم تم تداولها بقيمة 17,1 مليون دينار.

5

شركات استحوذت اسهما على 43,5٪ من القيمة الاجمالية واستحوذ سهم «الانمار» على 14٪ من القيمة الاجمالية للتداول.

7

قطاعات تراجعت مؤشرات تصدورها قطاع «الرعاية الصحية» بانخفاض نسبته 1,63٪، فيما ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات اخرى بصدارة قطاع «الاتصالات» بنمو نسبته 0,3٪.

● محمود فاروق

جولات مكوكية للقادة الأوروبيين و«موديز» تخفض توقعاتها لديون منطقة اليورو

برلين - د.ب.أ: يكثف القادة الأوروبيون من وتيرة ديبلوماسيتهم المكوكية في إطار سعيهم لحل أزمة ديون منطقة اليورو التي طال أمدها بعد سلسلة من الاجتماعات رفيع المستوى أمس. وتعتقد أحدث جولة من المحادثات بعد ساعات فقط من تغيير وكالة موديز للتصنيف الائتماني العالمية لتوقعاتها لدين الاتحاد الأوروبي إلى سالب ما يؤكد الاحساس بالحاجة الملحة إلى سرعة التحرك

«أبل» تطالب بحظر مبيعات هاتفي «جالاكسي إس3» و«نوت» في أميركا

كالفورنيا - أ.ش.أ: شنت شركة «أبل» الأميركية، رائدة صناعة الحاسبات والهواتف الذكية، هجوما جديدا على منافستها الكورية الجنوبية «سامسونج» من خلال المطالبة بحظر مبيعات هاتفيها الكيين «جالاكسي إس 3» و«جالاكسي نوت» في الولايات المتحدة الأميركية. وأضافت «أبل» هذين الجهازين وأربعة موديلات أخرى إلى قائمة منتجات «سامسونج» التي تطالب بحظر دخولها وبيعها في السوق الأميركية، في خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع.

إعادة تنشيط الاستثمارات ستدفع أسعار الذهب إلى 1800 دولار

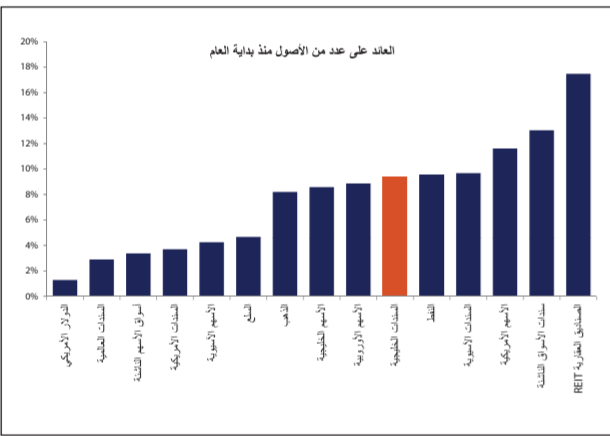
كونا: توقع تقرير اقتصادي متخصص ان يرتفع سعر اونصة الذهب إلى 1800 دولار أميركي قبل نهاية العام الحالي في حال عودة الاستثمارات الخاصة إلى قطاع المعادن النفيسة. ولم يبلغ التقرير الصادر أمس عن مؤسسة «جي.اف.ام.اس» البريطانية والمنشور على موقعها الإلكتروني الدور المهم الذي تلعبه البنوك المركزية حول العالم في تحديد اتجاه الذهب خلال الفترة المقبلة. وقال: ان البيانات الجديدة القادمة من أسواق المعادن النفيسة تشير إلى استقرار كبير فيه مع زيادة طفرة

في الأسعار خلال الأشهر المقبلة (حيث من الممكن ان ترى مستوى 1900 دولار للأونصة عن قريب..). وأضاف ان السبب في ذلك يرجع إلى حساسية أسواق الذهب مع اي قرار أميركي يتخذ بشأن عملية تيسير كمي جديدة (التي قد تطلقها البنوك المركزية الاقتصادية) وذلك فان المستوى السعري المذكور «لن يكون بعيدا». ولفت إلى ان أزمة الديون السيادية وتداعياتها على منطقة اليورو لها تأثير مباشر على تحرك الأسعار «أي أخبار سلبية من أوروبا ستجبر الاستثمارات بالدخول إلى الملاذ الآمن الذهب».

صندوق برقان المالي
القيمة الصافية للأصول لكل وحدة
كما في 31 أغسطس 2012
1.0076447 دك

لمزيد من المعلومات اتصل على 1804080، أو تفضل بزيارة موقعنا www.burgan.com

بنك برقان
BURGAN BANK
أنت دافعنا

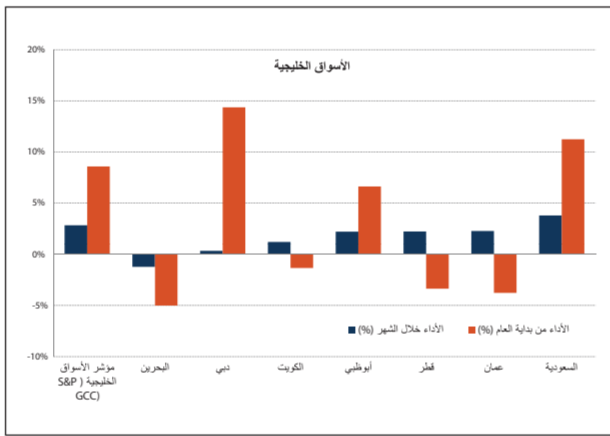


في هذا العام والأعوام التي تليه ناهيك عن تسارع وتيرة الاستثمارات في الموانئ.

أسواق الائتمان الخليجية

مازال الاقتصاد العالمي يعاني من جملة صعوبات، أهمها تباطؤ النمو، كما يبدو أنه لا مفر أمام اسبانيا سوى طلب مساعدة من جيرانها الأوروبيين لمواجهة ارتفاع تكلفة اقتراضها وتراجع اقتصادها. وفي ظل هذه الأحداث يتربح الجميع ما قد تسفر عنه اجتماعات كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي، حيث ينتظر المستثمرون مزيدا من التفاصيل عن خطة المركزي الأوروبي لشراء السندات السيادية للدول التي تواجه مشاكل، بهدف تخفيف تكاليف اقتراضها، كما يتربح المستثمرون خطاب بن برنانكي لمعرفة مدة إمكانية إطلاق أزمة جديدة من التيسير الكمي، وقد مرت أسواق الصكوك والسندات الخليجية بفترة من التقلبات إلا أنها تمكنت من إنهاء الشهر على مكاسب طفيفة.

أما من ناحية تكلفة التأمين على السندات السيادية فقد انخفضت تكلفة التأمين على ديون كل من دبي والبحرين في حين ارتفعت بالنسبة لديون كل من قطر والسعودية إضافة إلى أبوظبي. وعلى الرغم من الهدوء التقليدي لشهر رمضان، إلا إن بنك أبوظبي الوطني قام بإصدار بقيمة 750 مليون دولار لمدة سبع سنوات، وقد بلغ حجم سبب الاكتتاب حوالي 2,5 مليار دولار، الأمر الذي يؤكد استمرار قوة الطلب على إصدارات المنطقة، ومن ناحية أخرى، تخلت شركة الصناعات الوطنية الكويتية عن طلب تمديد أجل استحقاق صكوكها لمدة أربع سنوات وقامت بدفع كامل قيمة الإصدار البالغ 475 مليون دولار في تاريخ استحقاقه، ومازالت السندات الخليجية بشكل عام تؤدي أداء ايجابيا بالرغم من صعوبات الاقتصاد العالمي.



السيولة لديها» في محافظ البنك المركزي الأوروبي متحفية بفائدة قدرها 1٪ تقريبا، وأما العامل الثاني فيتلخص فيما إذا كان قادة السياسات في الاتحاد الأوروبي سيقرون توسيع اختصاصات البنك المركزي الأوروبي بحيث يصعب من مهام البنك الإشراف والرقابة المباشرة، والدعم المباشر لنحو 6000 بنك تجاري تعمل داخل مجموعة اليورو بدلا من النظام الحالي والذي يجعل هذه البنوك التجارية خاضعة لتعدد جهات الإشراف في إطار السندات الفردية لكل دولة الدول الأوروبية السبعة عشر.

ولجهة أسعار الصرف يتوقع ان ينجم عن التيسير النقدي الأميركي انخفاض في قيمة الدولار في حين ان تخفيض أسعار الفائدة الأوروبية قد يساوي في انخفاض في قيمة اليورو مع ملاحظة ان تربي معدلات النمو الاقتصادي الأوروبي وحالة عدم اليقين قد أدت إلى هروب ملحوظ لرؤوس الأموال إلى خارج دول الاتحاد.

التطورات الاقتصادية الخليجية

وعلى صعيد دول مجلس التعاون، توقع التقرير انه مع قرب الربع الرابع من العام الحالي، أن تحقق الدول الخليجية نموا اقتصاديا يزيد على 6,1٪ مشفوعا بارتفاع مستويات أسعار النفط والتي ينتظر أن تلامس 111 دولارا للبرميل كمتوسط عام لسنة 2012 متزامنا مع تزايد الصادرات الخليجية من النفط والغاز لبقاولة ارتفاع الطلب في الولايات المتحدة. بفعل عامل المناخ، إلى جانب استمرار ارتفاع طلب اليابان منذ الهزة الأرضية وفيضانات تسونامي جنبا إلى جنب مع تسارع وتيرة التخزين الاستراتيجي في الصين وغيرها من البلدان لضمان كفاية احتياجاتها التشغيلية، كما يدعم ارتفاع أسعار النفط توقع الأسواق لأن تقوم البنوك المركزية الأميركية والأوروبية

توقعات أن يتخطى

معدل النمو

الاقتصادي للسعودية

والكويت 6.2%



بتنشيط الاقتصاد وفق سياسة التيسير النقدي في الولايات المتحدة الأميركية في الوقت الذي انخفض فيه عرض النط الخام من دول أخرى داخل الاوبك وخارجها، ويؤازر ذلك كله استمرار تأثير المتغيرات الجيوسياسية على أسواق البترول العالمية مع ملاحظة أن الإمارات قد افتتحت مؤخرا خط الأنابيب والذي يتفادى استخدام مضيق هرمز وبطاقة استيعابية مبدئية قدرها 1,5 مليون برميلا يوميا. وعليه توقع «الخليج للاستثمار» أن يتخطى معدل النمو الاقتصادي للسعودية والكويت 6,2٪، وفي قطر 8٪، وفي الإمارات 4,7٪ وفي عمان 4,8٪، وفي البحرين 3,0٪، كما تتوقع المؤسسة ألا يؤثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية على معدلات التضخم والتي ينتظر ان تتراوح حول 3٪ في دول المجلس مجتمعة مع احتتمال ارتفاعه إلى حوالي 5,1٪ في السعودية وحوالي 3,5٪ و3,2٪ في كل من الكويت وعمان على التوالي وينخفض إلى 2,7٪ في الإمارات و2,7٪ في قطر.

ويواكب استمرار توسع الإنفاق الحكومي لدول المجلس تنفيذ المشروعات الإنمائية ومشروعات الشركات والمؤسسات في قطاعات حيوية شاملة قطاع النفط والغاز والنقل والمواصلات، كما تساهم وتيرة الإصلاحات الاقتصادية في تنشيط الاستثمارات في قطاعات اقتصادية مختلفة ومثالها تفعيل شركات التمويل العقاري في السعودية اثر صدور أنظمة التمويل والرهن العقاري والتي ينتظر أن تولد استثمارات تزيد عن نصف تريليون دولار ينجم عنها تحويل قطاع العقار إلى صناعة استراتيجية تساهم في زيادة دفع منظومة الاقتصاد السعودي إلى الامام والحال كذلك بالنسبة للاستثمارات في البنى التحتية والصناعية شاملة النفط والغاز في قطر والتي من شأنها دفع عجلات النمو الاقتصادي وبخطى ثابتة